

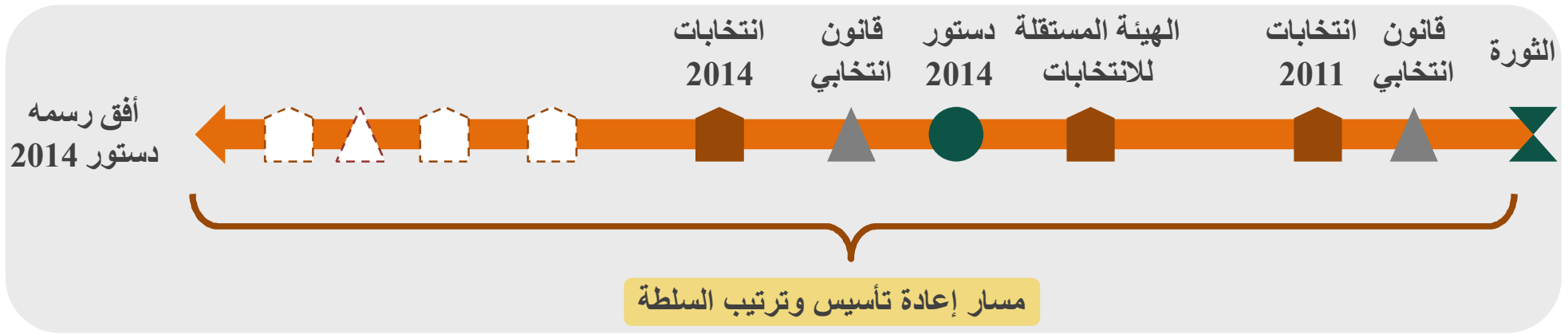
الحاجة الملحة إلى
أجندة وطنية جامعة
لمواجهة حدة التحديات
(ملخص)

- 3 **1. التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها**
 - 3 التحدي السياسي
 - 5 التحدي التنموي
 - 7 التحدي الأمني
- 8 **2. التعقيدات في مواجهة التحديات مجتمعة**
 - 8 تشابك التحديات عنصر تعقيد أساسي
 - 9 التعقيد الناتج عن تقاطع التحديات مع الوضع الجغرافي السياسي
- 10 **3. حاجة البلاد إلى أجندة وطنية جامعة**
 - 10 حاجة البلاد إلى أجندة وطنية
 - 11 خطورة المعالجة التجزئية أو غير المتوازنة
- 9 **4. الأجندة الوطنية لمواجهة التحديات**
 - 12 البنية العامة للأجندة السياسية
 - 13 البنية العامة لأجندة بناء التعاقد الاقتصادي الاجتماعي الجديد
 - 14 البنية العامة للأجندة الأمنية
 - 15 الحوكمة الكلية للأجندة الوطنية
- 16 **5. مفاتيح نجاح الأجندة**

التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها / التحدي السياسي

طبيعة التحدي السياسي

- يتمثل التحدي السياسي في استكمال مسار إعادة تأسيس وترتيب السلطة على أساس ديمقراطي يضمن الحريات ويقطع مع عودة الاستبداد



- يعتمد المسار العام لإعادة تأسيس وترتيب السلطة بالأساس على:

- بناء عدد من المؤسسات الدستورية وتشغيلها بالشكل المطلوب (مجلس نواب الشعب، رئاسة الجمهورية...)
- اعتماد عدد من الآليات الديمقراطية (كالنظم الانتخابية...) والإجراءات (النصوص القانونية، تركيبة المؤسسات...)
- تأهيل عدد من المؤسسات، وفي طليعتها رئاسة الحكومة ومجلس نواب الشعب، لتقوم بدورها بالشكل المطلوب
- تغيير متدرج للسلوكيات السياسية باتجاه مزيد من الانسجام مع القواعد الديمقراطية

التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها / التحدي السياسي

دواعي توجيه العناية للتحدي السياسي ومستلزمات المعالجة

■ دواعي توجيه العناية للتحدي السياسي

- التقدم في المسار السياسي محدد في جلب الدعم الخارجي للاقتصاد الوطني وفي اجتماع الإرادة السياسية وطنيا في مواجهة جملة التحديات وعلى رأسها تحدي الإرهاب
- مسار الانتقال السياسي معقد وطويل لا يتقدم حاليا إلا بفعل ضغط الواقع والقانون (هيئة الانتخابات، القانون الانتخابي، الآجال الدستورية بالنسبة للمجلس الأعلى للقضاء والمحكمة الدستورية...)

■ مستلزمات المعالجة

- تحديد وإيجاد جهة واضحة تقود المسار العام للانتقال السياسي (Pilotage)
- استكمال بناء الرؤية العملية في كيفية اشتغال المؤسسات في مجموعها وكيفية ترتيب العلاقة بينها
- ضبط جدولة زمنية لمختلف مكونات المسار ترتب الأولويات وتفرض نسقا (Cadence) يحدث الديناميكية المعبئة

التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها / التحدي التنموي المأزق التنموي والحاجة إلى تعاقد اقتصادي واجتماعي جديد

- الحاجة إلى منوال تنموي وطني جديد:
- يجد مرجعيته في دستور 2014
- يوائم بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية
- برعاية دولة ذات رؤية إستراتيجية ودور تعديلي
- بالاعتماد على مقاربة تشاركية في إدارة الشأن العام
- لا يمكن تأجيل إصلاحات معقدة وواسعة ومكلفة
- تجب مصاحبة الإصلاحات الاقتصادية بسياسات اجتماعية (خدمات الصحة والتعليم والنقل) وكذلك ببرامج اجتماعية تحد من آثارها السلبية المحتملة على الفئات الضعيفة والمتوسطة وتجنّب قلاقل اجتماعية حادة تعطل مسار الإصلاح
- يمكن إجمال هذه الإصلاحات والسياسات تحت عنوان التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد

التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها / التحدي التنموي

مستلزمات التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد

- التعاقد الجديد يقوم على تضحيات ظرفية قد تطول أو مصالح منزوعة أو مساهمات مطلوبة، فلا بد من مبادلات وتوافقات وشراكة بين الأطراف الكبرى الفاعلة
- التعاقد الجديد يحتاج إلى إرادة سياسية قوية ومتواصلة لتتقدم الإصلاحات وتستقر في المشهد
- التعاقد الجديد يحتاج إلى هندسة (Ingénierie) سياسيّة تيسر المبادلات وتبني التوافقات

التحديات الكبرى الجامعة وأبرز عناوينها وعناصر التعقيد فيها / التحدي الأمني

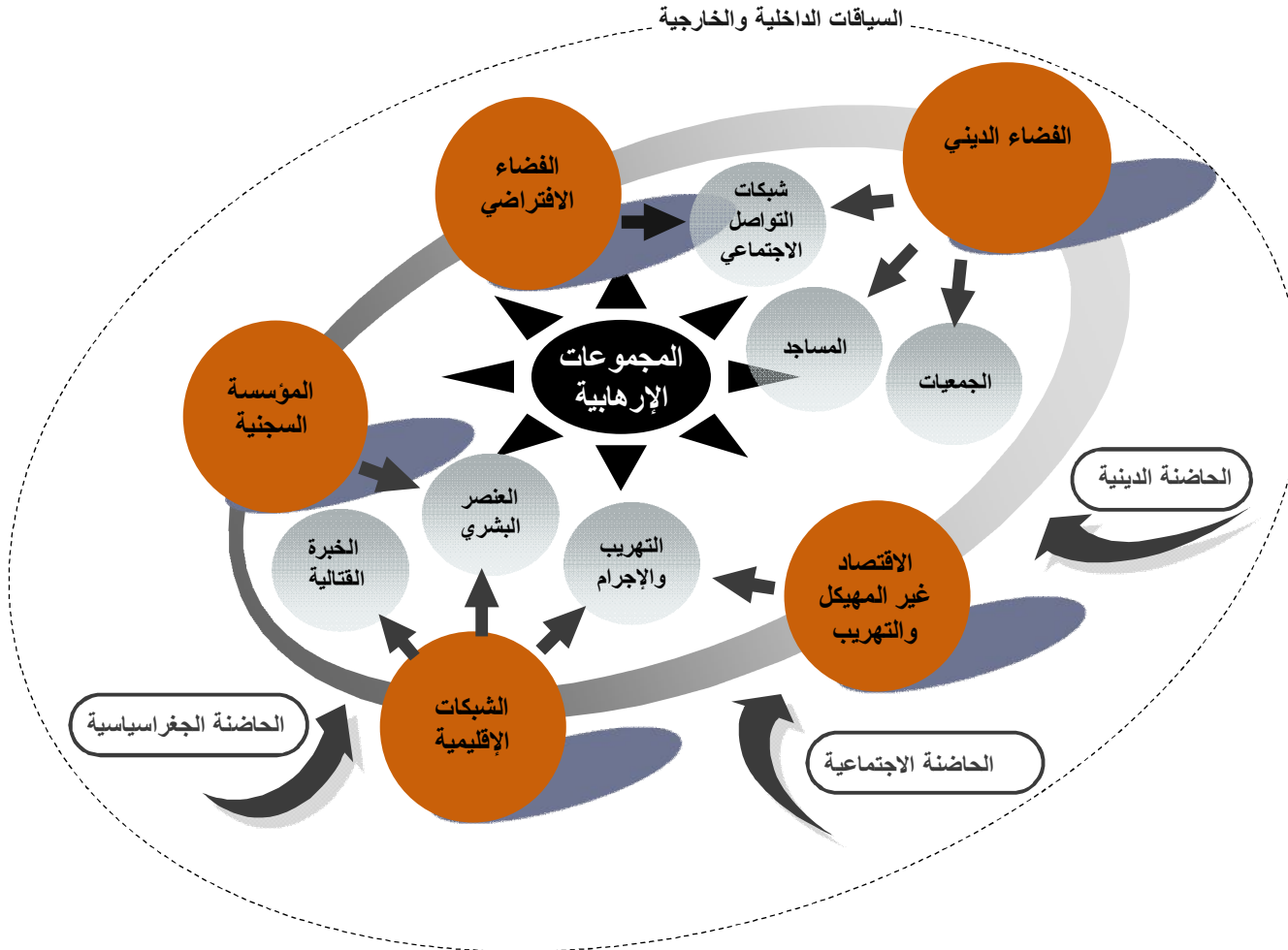
مستلزمات كسب معركة الإرهاب

■ إحداهن نقلة نوعية في التعاطي مع الظاهرة

■ تحقيق النجاعة في المكافحة الأمنية القضائية للمجموعات الإرهابية

■ توسيع دائرة المعالجة في مختلف الاتجاهات، استيعابا لكل أبعاد الظاهرة وتشريكا لمختلف الأطراف في مقاومتها

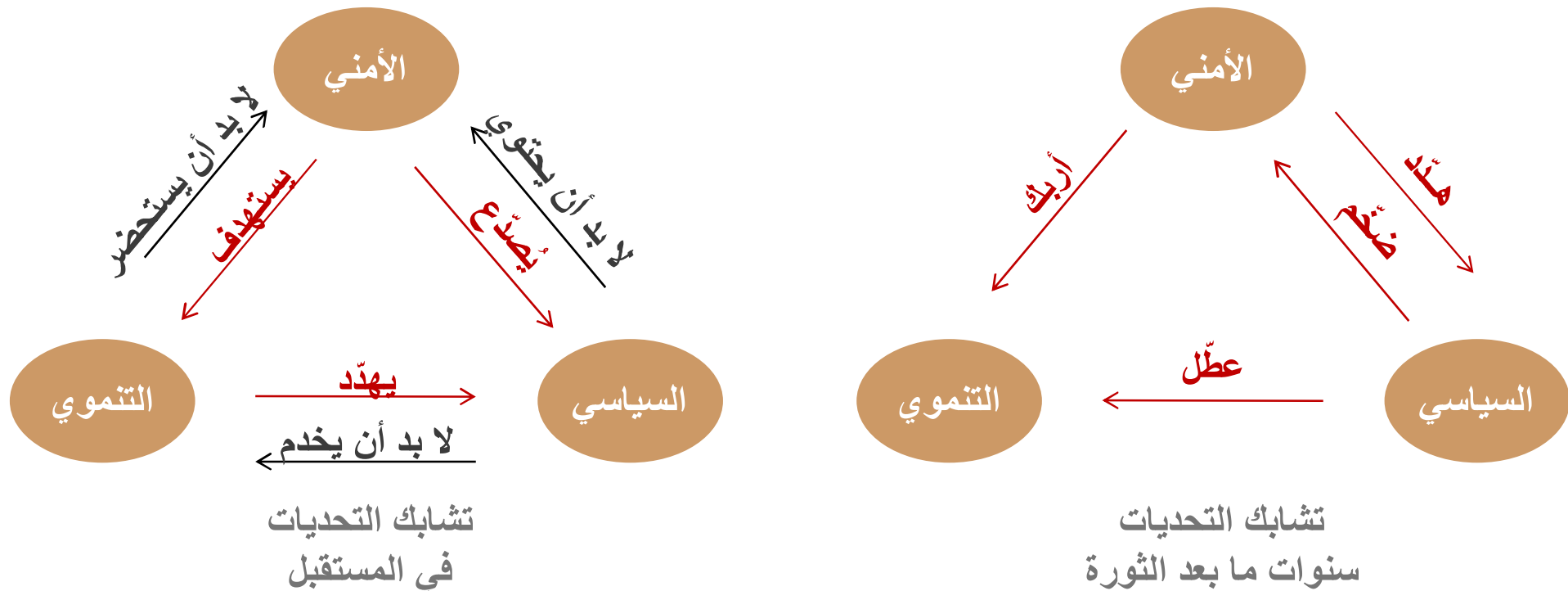
■ اجتماع الإرادة الوطنية وتحقيق الالتفاف السياسي والمدني والإعلامي والشعبي حول جهود المعالجة



تشابك التحديات عنصر تعقيد أساسي

1. بعد أن تحمّل الملف الاقتصادي الاجتماعي أعباء الانتقال السياسي لسنوات ما بعد الثورة (التسويات الاجتماعية)...
2. بعد تهديده للمسار السياسي واستفادته من أجوائه المشحونة...
1. ...يُخشى اليوم من تعطل تحقيق الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية أن يهدّد مكاسب الانتقال السياسي ومنجزاته
2. ... ينتقل الإرهاب إلى استهداف مباشر للاقتصاد الوطني

شكلت الظاهرة الإرهابية، وما تزال، تهديدا مباشرا للانتقالين السياسي والاقتصادي

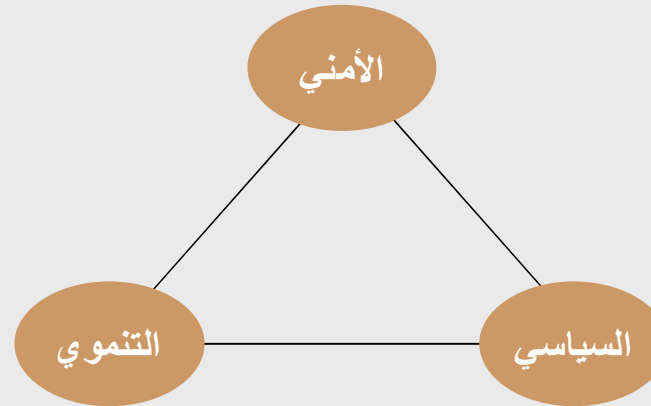


التعقيد الناتج عن تقاطع التحديات مع الوضع الجغرافي السياسي

تقاطع التحديات
مع الفضاء الجغرافي السياسي

التقاطع مع الأمن:

تقاطع المجموعات الإرهابية المحلية مع الشبكات
الإقليمية والدولية فكريا وسياسيا ولوجستيا

التقاطع مع السياسي:

اندراج النموذج الديمقراطي في الفضاء
الجيوسياسي اعتبارا للقوى الداعمة له
والعاملة على تقويضه

التقاطع مع التموي:

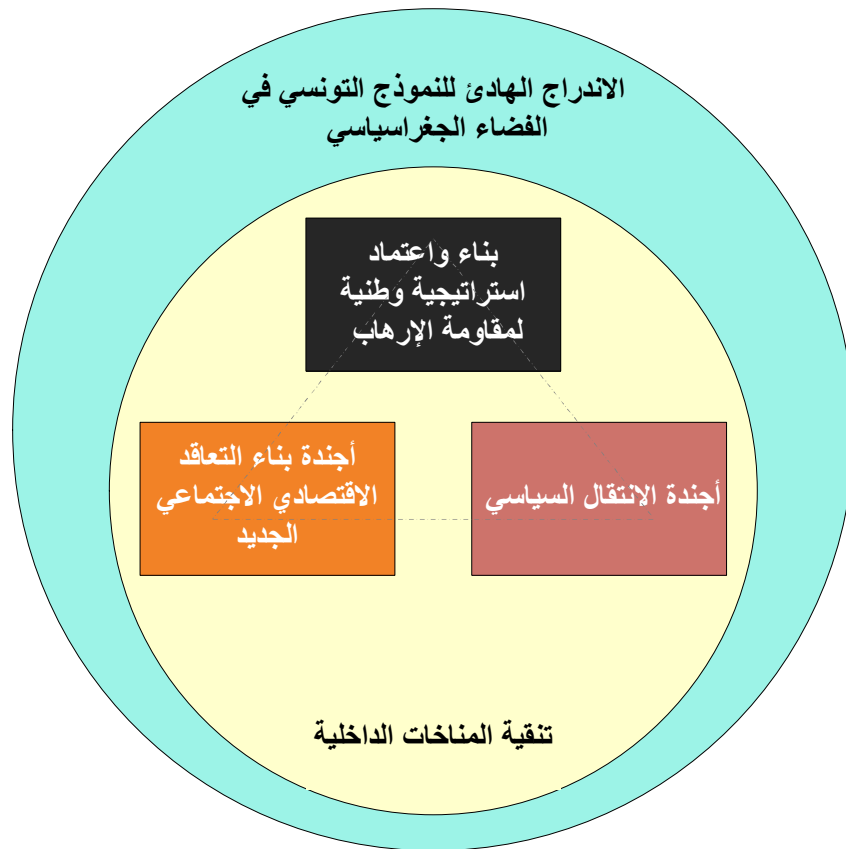
استحضار التحديات التنموية عند
ضبط أولويات البلاد في علاقاتها
وتحالفاتها الإقليمية والدولية

لا يمكن مواجهة التحديات دون قراءة دقيقة لتقاطعاتها مع الوضع الجغرافي السياسي

حاجة البلاد إلى أجندة وطنية

- التشابك الحاصل بين التحديات الثلاثة يقتضي أن تدرج الحلول في إطار كليّ شامل، يمكن أن نطلق عليه مسمّى الأجددة الوطنية لمواجهة التحديات الكبرى، والتي تحقق مجموعة من المعاني أهمها:

الأجندة الوطنية لمواجهة التحديات الكبرى



تتفرّع الأجددة الوطنية إلى أجنادات خاصة بالتحديات الثلاثة، تنتزل في إطار من السياقات الداخلية والخارجية

- المسك بزمام الأمور، في رسالة معبئة للداخل ومطمئنة للأطراف الدولية والممولة والمستثمرين
- توضيح الرؤية، بما يطمئن جميع الأطراف المعنية والرأي العام حول المستقبل القريب للبلاد
- بثّ نفس جديد وإحداث ديناميكية في البلاد من خلال التحكم في نسق الانتقال الذي يحدد بدوره نسق مختلف الفضاءات والمؤسسات (برنامج الإصلاح، البرنامج التشريعي، نسق عمل الإدارة، الحراك الدبلوماسي...)
- معنى الإدماج (L'inclusion)، الذي يطمئن مختلف الأطراف إلى إدراج أولوياتها في أجندة كلية (على شاكلة ما وقع في خارطة طريق الحوار الوطني)، بما يوفر ضمانات للجميع ويخفف الضغط عن مختلف الجبهات (الجبهة الحقوقية، الجبهة المطالبة، الجبهة التنموية، الجبهة السياسية...)
- تجميع الإرادة الوطنية في مواجهة الأجنادات المناقضة للمشروع الوطني وعلى رأسها الأجددة الإرهابية

خطورة المعالجة التجزئية أو غير المتوازنة

- من الخطر بـمكان أن تتقدم معالجة التحديات الثلاثة بشكل غير متوازن وذلك لأسباب عدة أهمها:
 - أن الهشاشة في إحدى المجالات تسري إلى المجالات الأخرى وتهدد المسار العام (Effet de contamination)
 - أن تجربة المرحلة الانتقالية بينت مخاطر تضخم الاهتمام بجوانب التعاقد السياسي على حساب الاقتصادي
 - أن برنامجا جزئيا لا يكفي لا لتعبئة القوى داخليا ولا لإقناع الأطراف الخارجية
 - أن نفس الأطراف المعنية بالتحديات الثلاثة، ويسهل على العديد منها تقديم التنازلات في بعض المجالات إذا اطمأنت إلى التقدم في المجالات الأخرى، وذلك في إطار معادلة وطنية جامعة
 - أن التنسيق ضروري بين المجالات الثلاثة: الأمني والسياسي والاقتصادي الاجتماعي

البنية العامة للأجندة السياسية

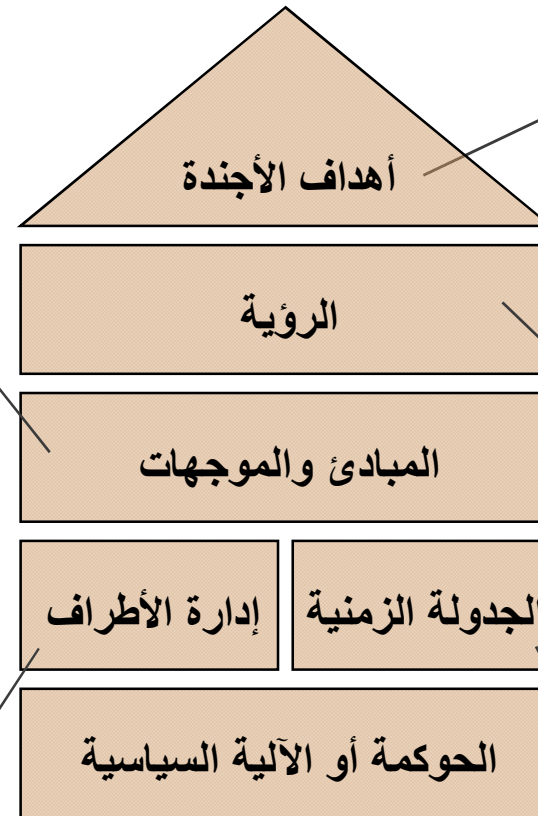
استكمال مسار الانتقال السياسي وبناء مشهد مؤسساتي يشتغل بشكل ديمقراطي وناجح

استكمال الرؤية التي رسم معالمها الدستور في جانب كيفية اشتغال المؤسسات في مجموعها وكيفية ترتيب العلاقة بينها

بناء جدول زمنية لمختلف مكونات مسار الانتقال السياسي تراعي الأولويات والعلاقة بين مختلف المكونات

- إحداث شعور بالحاجة استكمال مسار الانتقال السياسي
- اعتماد قيادة فاعلة قادرة على الدفع بالمسار
- اعتماد مقاربة إدماجية لا تستثني أيًا من الأطراف
- اعتماد نسق (Cadence) يحدث ديناميكية معبئة
- الاستفادة من التجارب وخاصة من نجاحات وأخطاء الماضي القريب

بلورة تصور في كيفية إدارة العلاقة مع الأطراف المعنية بالأجندة وفي ما بينها

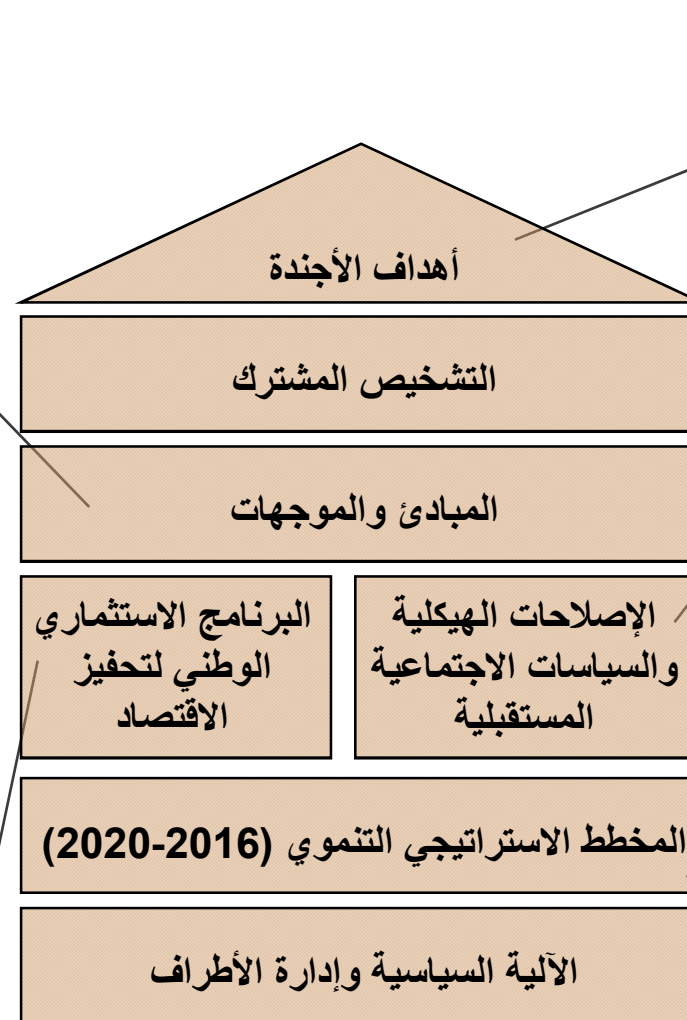


البنية العامة لأجندة الانتقال السياسي

البنية العامة لأجندة بناء التعاقد الاقتصادي الاجتماعي الجديد (contrat socio-économique)

- اعتماد مقارنة تطلق قدرات الفاعلين الاقتصاديين وفي نفس الوقت تستثمر في مجال التنمية البشرية وفي المجال الاجتماعي
- الاندراج في إطار مسار للميزانية (Trajectoire budgétaire)
- تحقيق نسب نمو مرتفعة ليتسنى الاستثمار في مجال التنمية البشرية وفي المجال الاجتماعي
- اضطلاع الدولة بدور اجتماعي محوري في رعاية الفئات الضعيفة والجهات المحرومة
- ترشيد الحراك الاجتماعي

- اعتماد برنامج استثماري وطني لتحفيز الاقتصاد مع تحديد الحاجيات الاستثمارية للبلاد وضبط خارطة استثمارية وطنية قطاعية وجهوية



البنية العامة لأجندة التعاقد الاقتصادي الاجتماعي الجديد

بلورة اتفاق إطاري عام حول المحاور الكبرى والأساسية للإصلاحات من حيث المضمون وأجندة التنزيل والهندسة السياسية اللازمة للقيام على تلك الإصلاحات

تقوم الإصلاحات الاقتصادية على ركيزتين:

- رفع القدرة التنافسية للاقتصاد وتطوير الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج
- الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية والحد من نسب الفقر والفوارق الجهوية

- حوار يوضح معالم الإصلاحات الهيكلية والسياسات الاجتماعية
- تدقيق الأسئلة المحورية والأجوبة المختلفة
- الترويج بين السيناريوهات المستقبلية

البنية العامة للأجندة الأمنية

تحجيم ظاهرة الإرهاب وفكها عن روافدها ورفع القدرة على التفادي والتصدي والتحمل للعمليات الإرهابية

أهداف الاستراتيجية

التشخيص المشترك

المبادئ والموجهات

المؤتمر

المعالجة

حوكمة ملف الإرهاب

ينبني على هذا التشخيص المشترك تحديد للرؤية والأهداف وللعدو الذي تجب محاربته

- المؤتمر محطة أساسية مؤطرة منهجيا لصياغة الاستراتيجية ولتنفيذها وتحقيق الالتفاف الوطني حولها
- لا بد من إعداد مسبق للمضامين وتشريك الأطراف في مناقشتها

البنية العامة لأجندة بناء واعتماد الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب

- مقاومة الإرهاب قضية وطنية فوق الاعتبارات الحزبية والتجاذبات السياسية ومن المشتركات الكبرى الجامعة للبلاد
- الإرهاب يعالج ضمن دولة القانون وعلى قاعدة احترام حقوق الإنسان
- تطوير القدرات ودوام الاستشراف
- إحكام التعاون الدولي
- تجنب الإضرار بمعنويات المؤسسات الأمنية والعسكرية
- ترشيد الحراك الاجتماعي لتخفيف العبء عن المؤسسة الأمنية
- ترشيد التعامل الإعلامي

ركائزها ثلاثة:

- التكيف السريع والمتواصل مع تحولات الظاهرة
- النجاعة على مستوى التصدي الأمني القضائي للمجموعات الإرهابية
- عزل الظاهرة عن روافدها ومحاضنها الاستراتيجية

الحكومة الكلية للأجندة الوطنية

- التسيير العام للأجندة الوطنية (القيادة، الانسجام، التنسيق، التحكيم، إزالة العوائق...): ؟
- جهات الدعم السياسي: الرئاسات الثلاث والأحزاب والمنظمات الاجتماعية
- رئاسة الحكومة تسهر على صياغة الاستراتيجية الوطنية لمقاومة الإرهاب وتحقيق الالتفاف الوطني حولها، باعتبار إشرافها العملي على المؤسسة الأمنية والعسكرية، مسنودة من رئاسة الجمهورية (المعنية بضبط السياسات العامة في مجال الأمن القومي)
- تتحمل رئاسة الحكومة مسؤولية بلورة أجندة التعاقد الاقتصادي والاجتماعي الجديد، بحكم دورها المحوري في ضبط السياسات العامة في المجال الاقتصادي والسهر على تنفيذها
- قيادة الأجندة السياسية تُسند إلى مجلس نواب الشعب، باعتبار غلبة الجوانب القانونية على المسار، ويتشاور وينسق في ذلك مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة (جهتي المبادرة التشريعية)

